

الاسلام والعدالة الاجتماعية

د. رضا فعادة

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ، وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى، وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ
وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

المناسبة:

يعيش اللبنانيون منذ إحدى عشرة سنة، حلةً من الصراع والعنف، وظروفاً قاسية من تشتت الذهني والكتابة النفسية.

ويعيش الجنوبيون في لبنان واقعاً مريراً، تفرضه مواجهة العدو، ومواجهة عملائه. وهم وإن عايشتهم مشاعر الاعتزاز والافتخار ببطولاتهم أحياناً كثيرة، إلا أن الخلافات الجانبية مع الحلفاء والأصدقاء ومع أبناء الصف الواحد والقضية الواحدة، وحتى أبناء الدين والمذهب الواحد، تجعل الانسان الواعي، الصادق والمستقيم، يتململ مجروحاً من الانحراف والجهل والدوافع الأنانية.

في هكذا ظروف تضع فيها الموازين، ويصير كل طرفٍ من الأطراف المتنازعة يرى حقه في شيء، ويرى هذا الحق مغتصباً، فيتوجه على طريقته محاولاً استعادة حقه السليب، في هكذا ظروف تشتد بنا الحاجة وتعظم، للحديث عن العدل، والعدالة الاجتماعية.

إطار البحث:

إن مسألة العدالة لا تُطرح في عالم الحيوان، لأن شريعة الغاب هي السائدة، والحق فيه للقوي، فالذئب يأكل الحمل، والثعلب الدجاج، والسمكة الكبيرة تبتلع السمكة الصغيرة. أما الإنسان، فإنه يطرح مسألة العدالة،

ويرفع راية المساواة، ويطالب بالعدل والإنصاف، في كل مرة يشعر فيها باغتصاب حقوقه، أو يرى نفسه مظلوماً، أو يطاله التعدي. كما في كل مرة يشعر فيها بالضعف وتسلط الآخرين عليه.

من هنا، أقدم الإنسان منذ القدم، وقبل نزول الرسالات السماوية وانتشار تعاليم الأديان، على وضع قوانين للعدالة تحكم علاقات الناس بعضهم ببعض. وما زال حتى اليوم، وسيبقى يسن القوانين ويضع الدساتير.

أما الأديان فقد وضعت قواعد للعدالة، وأقامت الحدود. والإسلام، كونه الرسالة السماوية الأخيرة، وضع تشريعات مفصلة للعدالة الاجتماعية، وقوانين شاملة لتنظيم العلاقات الإنسانية، تعامل معها المسلمون بأشكال مختلفة، منذ نزول الوحي وحتى اليوم. فطبّقوها حيناً، وابتعدوا عنها أحياناً. وكانوا مسلمين حقيقيين مرة، ومسلمين بالاسم مرات.

لذلك، ستكون المحاولة في هذا البحث، وضع عناوين للعدالة الاجتماعية الإنسانية، كما عرفت عبر التاريخ، وفي المجتمعات ذات المعتقدات المختلفة، إذ لا معنى لمفهوم العدالة خارج إطار المجتمع الإنساني. سنحاول أيضاً تفصيل هذه العناوين في مجال الشرع والعقيدة الإسلامية.

سبع نقاط:

أولاً: معنى العدالة

إذا لم يكن للعدالة من معنى خارج إطار المجتمع الإنساني والتجمعات البشرية ضمن إطار هذا المجتمع، ووفق قوانينه المرعية، تعني: الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان، وإعطاء كل ذي حق حقه.

فعندما تكون الحقوق محفوظة، تكون العدالة حالة وموجودة ويرتفع صوت العدالة عندما تضيق الحقوق وتغتصب. فتكون العدالة مطلباً مرفوعاً في وجه الظلم، والتسلط، والتعدي، والاستغلال الناتج عن الميول الأنانية، التي تحاول إشباع نفسها على حساب الغير، فتظهر العدالة لتضع حداً لهذه الميول وتعطي لكل إنسان ما يستحق.

هذه العدالة التي تهتم بحقوق الناس، وبالمساواة بينهم، تركز على أساس رياضي، وتبني بمصطلحات رياضية، هي التساوي، والاستقامة، وعدم الالتواء. وهي التي تستعمل للتدليل على سلوك الإنسان الفاضل، الذي يعمل بالاستقامة، ويحكم بالتساوي، أي بالعدل.

من هنا كان الأمر الإلهي:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ، وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ، وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (١).

ثانياً: الأشكال التقليدية للعدالة

نميز هنا بين ثلاثة أشكال تقليدية للعدالة: عدالة في التبادل، عدالة في التوزيع، وعدالة في القصاص والعقاب.

1 - عدالة التبادل:

تحكم العدالة التبادلية علاقات المقايضة والتبادل في السلع والأموال. ويفترض فيها تساوي الأشياء المتبادلة، كما يفترض المساواة بين المتبادلين انفسهم، وإلا حصل التعدي، وحصل الاستغلال. وغالباً ما تضع هذه العدالة أيام الحروب والأزمات والمجاعات. فأيام المجاعة التي سببتها الحرب العالمية الأولى، يوم التَّهَمَ الجراد الأخضر واليابس، كان الجائع يستبدل أملاكه وعقاراته بوجبة طعام. ونذكر في أيام الطفولة، أننا كنا نشترى الحلوى أو الكبريتة بالبيضة، في غياب النقد وندرته. أما اليوم، فإن مافيا الدولار المرتبطة برموز الحرب الأهلية جعلتنا نستبدل الدولار الأميركي بثلاثين ليرة لبنانية بدل أربع ليرات خلال أقل من سنة.

والتبادل لا يكون في السلع وحدها، إنما يكون في الأفكار أيضاً. والتبادل الفكري هو الأغنى. ويمكنه أن يكون تبادلاً عادلاً ونزيهاً، كما في تداخل الحضارات واحترامها المتبادل، كما يمكن أن يكون تبادلاً تسلطياً واستغلالياً، كما في حالات العمالة والإفساد والتضليل الفكري.

وقد جمع الإسلام في الآيات البينات التالية كل مظاهر عدالة التبادل، إذ قال الله في قرآنه الكريم: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ، وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ، وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُمْسِدِينَ﴾ (2).

2 - عدالة القصاص والعقاب:

أو عدالة الزجر التي تقوم على إنزال العقاب نفسه بمذنبين متشابهين في ذنوبهم. لقد اختلفت وجوه هذه العدالة عبر التاريخ؛ ففي القديم طبق حوراي على البابليين شريعة «السن بالسن والعين بالعين». أما اليوم، فقد تبدل ذلك الوجه مع تقدّم العلوم الإنسانية، لا سيما علم النفس العام، وعلم النفس الاجتماعي، حيث لم يعد يُنظر إلى المذنب من خلال فعلته ونتيجتها الموضوعية فقط، بل من خلال نواياه أيضاً، كما من خلال حالته النفسية، ووضعها الاجتماعي، وكل الأسباب التي من شأنها أن تخفف العقوبة أو تضاعفها وإن كانت الجنحة الموضوعية واحدة.

لقد أقرت الأديان عدالة القصاص. وحيث نحت المسيحية فيها منحىً مثالياً «من ضربك على خدك الأيسر فُدّر له الأيمن» يبرز في الإسلام المنحى الواقعي.

تقول الآية الكريمة:

﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (3).

لكن الاعتداء على الناس محرم:

﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (4).

والصفح والعفو محببان إلى الله مفضلان عنده:

﴿وَإِنْ تَعَفُّوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (5). ﴿وَأَنْ تَعَفُّوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى...﴾ (6).

وفي دعوة صريحة للعفو وتمييز واضح للعافين، يقول الله سبحانه:

﴿... وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ... وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ، وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (7).

الخلل الذي يصيب هذه العدالة سببه التحيز الاجتماعي، والتمييز العنصري. وعلى المستوى الشعبي «الواسطة»، هذه التي بسببها يُقتل خائن ويترك آخر، أو يُعدم قاتل ويُبرأ آخر، أو تقطع يد سارق ويطلق سراح آخر، أو يجلد زان لفقره ويُستر أمر آخر. والله في الإسلام ينهى عن ذلك كله بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ، شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا. اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (8).

3 - عدالة التوزيع:

نعني بالتوزيع توزيع الإنتاج والثروات، والملكية، والأجور. لم تكن هذه العدالة، كما يقول ماركس (9)، مطروحة عند التجمعات البشرية البدائية الأولى، كالمشاعية البدائية، لأن الإنتاج والاستهلاك فيها كانا يتحاشيان بشكل جماعي. وهي لا تطرح أيضاً لدى التجمعات الفلاحية التي تشكل العائلة فيها نواة إنتاج واستهلاك مستقلة. إنما يصبح مطلب العدالة التوزيعية ملحاً في المجتمعات ذات العلاقات الانتاجية المعقدة، التي تحكمها أنظمة سياسية كالدولة، وتظهر فيها العلاقات الحقوقية بأشكالها المتعددة، من الرق والإقطاع إلى الرأسمالية والإشتراكية، حيث يظهر التمايز بين الناس، ويصبح الاستغلال ممكناً، فيرتفع صوت العدالة مطالباً لكل إنسان بحصته.

عدالة التوزيع هذه هي المحرك الأكبر للصراع العالمي اليوم، على الصعيد الاقتصادي وما يرتبط به من أوضاع سياسية وعسكرية. أهم مظهر من مظاهر الخلل فيها يتجسد في واقع الحرمان والاستغلال. فالمحرومون والمستغلون في انحاء العالم يعانون من التسلط السياسي والعسكري، والاحتكار الاقتصادي، والحرمان الإنمائي في كافة الميادين الاجتماعية.

تفترض هذه العدالة بشكلها المبسط، وجود شخصين وحصتين. الحصّة الكبرى لمن يُعطي أكثر، والحصّة الصغرى لمن يُعطي أقل. الأجر الأعلى للأفضل، والأجر الأدنى للأسوأ. العلامة العالية للتلميذ المجتهد النشيط،

والعلامة المتدنية للتلميذ المتخلف أو الكسول. ولا مساواة في الحصص إلا اذا تساوى الناس أجمعين. فهل الناس متساوون؟

فكرة المساواة تناولتها الأديان أولاً، فساوت المسيحية بين الناس في القيمة، لأنهم خلقهم إله واحد، وافتداهم المسيح جميعاً بدمه.

وفي الإسلام نزلت الآية الكريمة:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾^(١٥). فكان معيار التفضيل التقوى.

ثم نادى الثورة الفرنسية بالمساواة بوجهها العلماني، مصرحة بأن الناس يولدون متساوين في الحقوق. لكن هذا التساوي في القيمة الانسانية، وفي الاحترام الفردي للإنسان، لم يكن ليلغي عملياً وجود الفروقات الواقعية بين أبناء البشر.

كيف تُصنّف هذه الفروقات؟

أ - الفروقات الطبيعية: وهي أنواع من التفاوت الطبيعي، في الذكاء والمقدّرات العقلية والجسدية، وحتى في السلوك الأخلاقي. والإقرار بالتفاوت الطبيعي شبه عام تقريباً، إنما بنسب مختلفة، حدّها الأدنى القول بالتمايز في القدرات والمزاج، وحدّها الأقصى القول بالدرجات. وخير معبر عن هذا الحد الأقصى، التصريح اللفظي للعالم الفيزيولوجي الفرنسي أليكسيس كاريل^(١٦)، الذي كتب يقول: «إن هؤلاء الفقراء الذين لا شأن لهم، يدينون بوضعهم المتدني، للنقصية الوراثية التي في أجسادهم وفي عقولهم».

ب - الفروقات المصطنعة: إلى جانب التفاوت الطبيعي الذي لم يعد يقرّه العلم إلا على مستوى التمايز، والذي يميل للاختفاء في المجتمعات المتقدمة، نرى تفاوتاً مصطنعاً تسببه الظروف الاجتماعية والوضع المالي. إن أولاد الفقراء مثلاً يرثون عن ذويهم البؤس والشقاء؛ بينما ليس على أبناء الميسورين كي يعيشوا سعداء مرفهين إلا أن يتحملوا مشقة الحمل وآلام الولادة.

إن الذين تتوفر لهم ظروف حياة مؤاتية يتفوقون على الآخرين. بينما سيتخلف حتماً من يولد محروماً من السند المالي والدعم السياسي الذي ينتقل بالوراثة في كثير من المجتمعات والدول. وإن من يولد في بيئة متخلفة اجتماعياً يكون أكثر عرضة للانحراف، ومن يسقط رأسه في بقعة نائية بعيدة عن المدينة والتقدم العلمي، مهما كان عبقرياً بطبيعته، لن يتوصل لأن يكون مهندساً أو طبيباً أو عالماً أو رجل فكر. إن المواهب التي لا تتوفر لها ظروف النمو والاستقواء لا تساوي كثيراً، بل ربما ضاعت كما تضيع زهرة فواحة في أطراف الصحراء أو لؤلؤة صافية الشعاع في أعماق اليم.

إن الأشياء التي يقال عنها فروقات طبيعية بين الناس، تضحل كلها تساوت الظروف الاجتماعية، وتوحدت

الفرص، وُفُتِحَ المجال أمام كل إنسان لتنمية مواهبه وتطور شخصيته. كما أن هذا التفاوت الطبيعي يتضخم مع الامتيازات الاجتماعية. فأصحاب الامتيازات ينمون، والمحرومون تُقتل مواهبهم وتُخنق إمكاناتهم. لقد صرّح الكاتب الفرنسي سان أكروبري⁽¹²⁾، ثائراً في وجه مضخمي الفروقات الطبيعية قائلاً: كم من موزار⁽¹³⁾ مقتول، تجده ربما، بين الأطفال المكسدين في مخيمات البؤس والشقاء.

خلاصة القول: إننا مع اقرارنا بالتمايز الطبيعي بين الناس في الإمكانيات والمقدرات، لا نرى أن هذه الفروقات الطبيعية هي بحجم التفاوت الاجتماعي في المراكز والرتب والمداخل. فإننا لو جردنا الناس من ألقابهم، وأمواهم، ونزعنا عنهم ثقافتهم، كالذين يعيشون سوية تجربة الحرب أو السجن أو المنفى، بإعادتهم الى حالتهم الطبيعية، لرأينا بأعين العباد مقدار المساواة الطبيعية بعدما تختفي آثار التفاوت المصطنع.

لن نسعى في هذا البحث لحل مشكلة الفروقات الطبيعية طبعاً، فأمام الانسانية طريق طويل بعد، لحل مشاكل التفاوت المصطنع، وتحقيق مبدأ العدالة التوزيعية في الأجور والملكية، والمراكز الاجتماعية والمسؤوليات. ولن يكون الهدف قولبة الناس في قالب إنساني واحد، انما فقط، وعلى الأقل، إقرار مبدأ تكافؤ الفرص، الذي يسمح لكل فردٍ بتنمية مواهبه ومقدراته الطبيعية.

ثالثاً: المساواة في الإسلام

لنحاول رصد هذه المساواة في القرآن والحديث، وفي الفرائض الدينية والمعاملات الدنيوية.

1 - في القرآن الكريم:

تركّز الآيات القرآنية على نوعين من المساواة: مساواة في الانتماء الى وحدة النفس، ومساواة في الحقوق والواجبات يُفرّق فيها فقط بين الأتقياء والضّالين.

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ...﴾⁽¹⁴⁾.

وقال أيضاً: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَعْثُبُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ...﴾⁽¹⁵⁾. وإن كان الناس متساوين بنظر الشريعة في حقوقهم وواجباتهم، لا يفرّق بينهم عرق ولا جنس، ولا لون أو نسب، فإن التقوى وحدها أساس الكرامة في الإسلام:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾⁽¹⁶⁾.

2 - في الحديث الشريف:

يأتي الحديث بعد القرآن إما موضحاً وإما شارحاً ومفصلاً. هكذا شدّد النبي على فكرة المساواة فقال:

« كلكم بنو آدم، وآدم خُلِقَ من تراب. لينتهين قومٌ يفتخرون بآبائهم، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان » (17).

ويقول ﷺ أيضاً: « أنا أخو كل تقي، ولو كان عبداً حبشياً. وبريء من كل شقي ولو كان شريفاً قرشياً » (18).

ولعل الحديث الشهير « ليس لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود، فضل، إلا بالتقوى » (19) مجرد تشديد وتأكيد على كون التقوى وحدها ميزان الكرامة الذي يتساوى فيه الاتقياء ويمتازون عن الأشقياء.

3 - في الفرائض:

لا شيء أوضح من المساواة ولا أدلّ عليها، من تأدية الفرائض الدينية عند المسلمين. إنهم يتساوون في الصلاة، يتساوون في الصيام، وفي أداء فريضة الحج. لا فرق في هذه الفرائض بين مسلم ومسلم، من مشارق الأرض الى مغاربها.

4 - في المعاملات الدنيوية:

تلاحظ هذه المساواة في الحقوق والواجبات، ووحدة القضاء والقانون. فلقد ورد في صحيح مسلم (20) عن النبي ﷺ قوله: « وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها ».

هذه المساواة في المعاملات الدنيوية لا تطال المسلمين وحدهم، بل الذميين أيضاً، الذين لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات في المجتمع الإسلامي، باستثناء واجب الخدمة العسكرية، الذي يعفى منه الذمي مقابل ضريبة تسمى الجزية. أما الوظائف العامة فلم تستثن البتة من مبدأ المساواة، ولقد شغل غير المسلمين، في الدولة الإسلامية، مراتب عالية في تاريخ الخلافات الإسلامية.

رابعاً: العدالة الاجتماعية الأفلاطونية

لما كان مطلب العدالة مرفوعاً دائماً في وجه الظلم، والتسلط والاستعباد والاستغلال، فقد أمر الله بالعدل، وبعدم التحيز حتى لذي القربى. قال تعالى:

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا، وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى، وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (21).

ولما كان الظلم والتسلط، والاستعباد والاستغلال، من نوازع الشر في النفس الإنسانية، وهي ميول موجودة مع وجود الإنسان، فإن العدل كان دائماً مطلوباً بالمقابل لتغليب الخير، ومطلب العدالة كان مطروحاً قبل الإسلام.

لم يظهر مفكر عبر التاريخ، أو فيلسوف من الفلاسفة، إلا وطرح مشكلة العدل والأخلاق، بشكل أو بآخر. وحيث لا يتسع المجال لاستعراض المذاهب الفكرية، فإننا نختار أفلاطون (22)، الفيلسوف اليوناني الأشهر، كزعيم للفلسفة المثالية التي ما زالت حية، ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد.

انطلق أفلاطون في فلسفته من الواقع الذي كان يعايشه. وبشكل أدق، من الفساد الذي كان مستشرياً في أيامه: فساد في التربية، فساد في الأخلاق، وفساد في الدين. تماماً كالفساد الذي يشهده لبنان اليوم، منذ ألفين وخمسمئة سنة والتاريخ يعيد نفسه.

لقد بين أفلاطون، أنه تحت ستار الحرية والديمقراطية، تندفع الفئات الحاكمة لإثراء ثرواتها، فيتم نهب الأموال وتكديسها واحتكار السلع وإفقار الشعب.

يضيف: إنه عند كل انتخاب جديد، يظهر رجل يصور نفسه صديقاً للشعب، مدافعاً عن الحرية والمساواة. حتى إذا ما انتخب رئيساً ظهر خداعاً ممالقاً، وتحول إلى طاغية، وراح يفتك بالناس ويستعبد الحريات. تماماً كما يحصل اليوم في غالبية دول العالم الثالث، إذ ربما كان الشعب قادراً في الدول المتقدمة على محاكمة المسؤولين الفاسدين.

لم يقف أفلاطون من الفساد في زمانه موقف المتفرج، بل موقف المقاوم. لقد وقف في وجه الظلم والفساد، بشخصية سقراط الحكيم، الإنسان الفاضل، الذي رفض التملق والمداهنة، وأقبل على الموت بجرأة حين تجرع السم الذي فرضه عليه الفاسدون، وهو متمسك بقول الحق، معتبراً أن الموت لا يخيف غير الجبناء.

ربما كان سقراط شخصية أسطورية، رسمها أفلاطون بخياله لإظهار كيفية التمسك بالحق والفضيلة. إننا في التاريخ الإسلامي نجد سقراطيين حقيقيين، استشهدوا في سبيل الحق والفضيلة. لن نستعرض كل المراقف حول هذه المسألة، ونكتفي بموقف الإمام الشهيد، الحسين بن علي، الذي اختار الشهادة دون الحق والعدل. وقبل الإقدام وقف مجاهراً: «إني لا أرى الموت إلا سعادة، والحياة مع الظالمين إلا برماً»⁽²³⁾.

وسوف يسجل التاريخ صفحات ناصعة، لقافلة من الشهداء المسلمين واللبنانيين الجنوبيين، الذين قدموا دماءهم من أجل الوطن في وجه المحتل الغاشم والحاكم الفاسد.

ما هي الحلول التي اقترحها أفلاطون لتحقيق العدالة؟

تقوم العدالة الاجتماعية الأفلاطونية على تخصيص كل فرد من أفراد المجتمع بالعمل المؤهل له طبيعياً. وهي عدالة تركز على مبادئ ثلاثة:

- المساواة: ويريد بها إلغاء الامتيازات، والفوارق الطبقيّة والعنصرية، وإعطاء المواطنين كافة الفرص لتنمية مواهبهم ومؤهلاتهم. يعني حسب المفهوم الحديث للمساواة، إلغاء الفروقات المصطنعة والأخذ بمقولة التفاوت الطبيعي فقط، إذ يقول أفلاطون بأن الناس جميعاً أبناء لأُم واحدة هي الأرض.

- الاشتراكية: ويطلبها للطبقة الحامية (الجنود)، ويشدد عليها في الطبقة الحاكمة. يقول أفلاطون: الحكم والملكية نقيضان، فإما الحكم وإما الملكية. فإذا لم يترك الحاكم الملكية، حوّل القانون الذي بيده إلى قوة مستبدة ووسيلة للإثراء.

- الجدارة: يجب على الحاكم أن يكون جديراً. والجدارة تكون عند الفلاسفة. فالواجب، إما أن يصل

الفلاسفة إلى الحكم، وإما ان يتعلم الحكام الفلسفة الحقيقية.

لا يقرّ أفلاطون بالثورة وسيلة لتحقيق العدالة، لما تولده من العنف والقتل. بل ينادي بثورة أخلاقية تقوم على تثقيف الضمير الانساني، حتى يتراجع الظالمون تلقائياً عن الظلم، ويتعدوا عن الاستغلال، بحيث يتوصل تلقائياً أصحاب العقارات إلى توزيع عقاراتهم على الفقراء، ويتنازل اصحاب الديون عن ديونهم. ولا حاجة بنا لتقوم تفصيلي لآراء أفلاطون، وإنما نكتفي بأن نسجل لهذا الفيلسوف الكبير قوله: «إنه لو وجدت دولة كل رجالها أفاضل، لرأيانهم يتسابقون الى الهرب من الحكم (بعكس ما يفعل رجال الحكم اليوم، الذين يرتكبون المجازر للوصول اليه والبقاء فيه) وذلك تيقناً من أن الحاكم الحقيقي يعمل لخير الرعية لا لخير هو. لذلك فهو يفضل أن يكون محكوماً لا حاكماً» (24).

خامساً: المسألة الاجتماعية والحلول المعاصرة

تبقى الأشكال الثلاثة التقليدية للعدالة، الأساس الصالح لكل بحث مفصل فيها. أما التبادل (الأرزّ بالقمح، والزيت بالزبيب) فلم يعد معمولاً به إلا نادراً في السلع الاستهلاكية، وبقي وجهه المتطور، القائم على المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء. أما الاستغلال في هذا المجال فرهيب، تكفي الإشارة للتلاعب بأسعار الدولار، والسعر الاحتكاري للإنتاج التقني للدول الصناعية والصناعات الحربية على وجه التحديد.

وأما العدالة الجزائية، المتعلقة بالزجر والعقاب، أو القصاص، فنقرها كل المجتمعات الانسانية، في كل زمان ومكان. وجميع المجتمعات على اختلاف مللها ونحلها توجب عقاب المذنبين.

صحيح ان الأخطاء والذنوب تختلف في تقديرها الشعوب، تبعاً للحضارة والعقيدة؛ لكن الاختلاف في الدرجة والمقدار لا يؤثر في المبدأ العام الذي يقره الجميع: فالكل يحرم القتل والسرقة ويدعو للعمل الصالح. وتبقى المفارقات كبيرة في التطبيق والالتزام. فالعقوبة التي تفرض على المذنب، بحسب القانون المدني الحديث، لا تتعلق بنوع الذنب وحجمه فقط، إنما ترتبط بفرضية الجبر والإلزام. فلا يعتبر شخص مرتكباً فعلاً لجنحة ما لم يكن حراً وفي كامل وعيه وقواه العقلية.

ولا ننسى أن اختلاف القيم والشرائع في المجتمعات، تؤدي حتماً لاختلافات في أمور التحليل والتحرّم. هكذا تحلّل مجتمعات بعض المأكّل وتحرمها أخرى (كاللحوم)، وهكذا تتناول المشروبات فئات وتمنعها أخرى، والاختلافات في أمور الزواج والعلاقات الجنسية وحرية المرأة أكثر من أن تعدّ.

والأهم من ذلك كله، التناقض الفاضح في التعاطي مع الغير، تبعاً للانتماء المختلف والظروف المختلفة. فداخل مجتمع متجانس، وضعّ اليد على مال الآخرين وممتلكاتهم سرقة واغتصاب يعاقب عليها القانون. أما بين مجتمعين غير متجانسين وفي ظروف الحرب فوضع اليد غنيمة. كما أن الإقدام على القتل في حالات السلم جريمة،

أما في حالات الحرب فيجري القتل ويسري الهدم والحرق والتشريد .

ولن ندخل في تفاصيل العدالة الجزائية في الإسلام ، فالخطوط العريضة للمسائل الفقهية المتعلقة بالموضوع معروفة ، من إقامة الحدّ على القاتل والسارق والزاني مثلاً . نكتفي بالتركيز على اقرار مبدأ العقاب . قال الله تعالى :

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

وتبقى أم المسائل ، عدالة التوزيع . فما هو قوامها ؟

يتمثل الواقع الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات بجانبين اثنين: جانب الانتاج وجانب الاستهلاك . وترتبط بهذين الجانبين جوانب اخرى كثيرة ، كالثروة والملكية وما يتعلق بهما من الأمور السياسية والعسكرية ، وقضايا التربية والتعليم ، والفن وغير ذلك من النشاطات .

المسألة في أساسها إذن مسألة اقتصادية ، تتعلق بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع ، أي تنظيم عملية الانتاج والتوزيع والملكية ، وما يترتب عليها من معضلات ، كالصراع الطبقي ، وواقع الحرمان والاستغلال . وهذا كله يسمى بالمسألة الاجتماعية .

يلاحظ في مجتمعنا ، كما في كل أنحاء العالم تقريباً وبنسب مختلفة ، وجود فئات شعبية ترفع صوتها مطالبة بحقوقها . يتبدى رفع الصوت بالنقد والاعتراض ، ويتطور الى التظاهر ، ثم الى الاضرابات المحدودة أو المفتوحة ، وقد ينتهي بالثورة أو الحرب الأهلية .

فالعمال يطالبون بزيادة الأجور وتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية ، والمعلمون المتقاعدون يطالبون بتثبيتهم ، وأساتذة الجامعات بتفريغهم ، والمحرومون بإنصافهم ، والسياسيون الوطنيون بالتغيير والاصلاح ، وعامة الشعب بالحد من الغلاء وكسر الاحتكار . وكلها مطالب عدل بنظر أصحابها سببها التسلط والاستغلال وفقدان العدالة .

تلبية هذه المطالب لا ترى بمنظار واحد ، إنما بعدسات مختلفة ، تبعاً للأنظمة السياسية والاقتصادية المختلفة .

يحكم العالم كله تقريباً ، أو يتحكم به اليوم ، منظومتان :

المنظومة الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي .

والمنظومة الرأسمالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية .

وقد ظهر منذ 1980 نهج جديد هو نهج الجمهورية الإسلامية الإيرانية . ولكل منظومة إيديولوجيتها ، وطرائقها في حل المعضلات الناشئة عن المسألة الاجتماعية .

الحل الرأسمالي :

ترتكز الرأسمالية في البلدان الغربية الديمقراطية على نظام الاقتصاد الحر . ويطلب الرأسماليون عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، فالتدخل يعرقل مسيرتها ، لأن الأمور الاقتصادية تنتظم تلقائياً وبآلية طبيعية وفقاً لقانوني العرض والطلب .

وإذا كان السعر الطبيعي لسلعة من السلع يساوي كلفة انتاجها زائد الربح، فإن سعر السوق يختلف. فكلما زاد العرض انخفض السعر، وكلما زاد الطلب ارتفع. لكن تبعاً لقانون العرض والطلب يميل سعر السلعة في السوق تلقائياً للقاء السعر الطبيعي، وعلى نفس المبدأ تنتظم الأجور.

ويعتبر الرأسماليون الليبراليون، في النظام الديمقراطي، أن الحرية تكفل المساواة بين الناس في الحقوق. وفي حال وجود الطبقات (فقراء وأغنياء، عمال وأرباب عمل، بروليتاريون ورأسماليون) فإن الفرد حر، بزعمهم، في ارتقائه الى طبقة افضل. كما هو حر في تحسين اوضاعه، وعليه فهو يتحمل مسؤولية فشله بسبب حريته. ووفقاً لهذه النظرية، تردد الدعاية الأميركية، بأن باستطاعة كل أميركي أن يصبح مليونيراً.

لكن الرأسمالية، بفلسفتها الليبرالية، لم تف بوعودها. والحرية التي تحدثت عنها كأساس للاقتصاد ظلت حرية وهمية. فالبطاقة بقيت متفشية، والفوارق بين الطبقات حادة (غنى فاحش وفقير مُدقع) والعامل لم يتحول الى رأسمالي مالك لوسائل الانتاج إلا نادراً. أما مبدأهم القائل بحرية «دعه يعمل دعه يمر»، فقد وصفه الاشتراكي الفرنسي جوريس⁽²⁵⁾، بأنه على طريقة «التغلب الحر في الخم الحر»، بمعنى تسليط القوي على الضعيف.

صحيح أن الدول الرأسمالية الغربية قد حَلَّت كثيراً من مشاكلها وأزماتها الداخلية عن طريق الإصلاحات، كالضمان الصحي والاجتماعي، وتأمين المواصلات ومجانية التربية والتعليم، فتفادت بذلك الثورات والصراعات، لكننا ذلك كله إنما يتم على حساب دول العالم الثالث.

إن معظم الدول الغربية المستقرة هي دول صناعية، وتحتاج بالتالي لأمرين إثنين:

- مصدر للمواد الأولية والطاقة، وهو مؤمن من العالم الثالث، كمعادن أفريقيا وبتروال الشرق الأوسط.
- للتسويق.

فالمنتج بحاجة لسوق يصرف فيه انتاجه. وسوق التصريف للدول الصناعية هو العالم الثالث أيضاً. سيما الدول الغنية المستهلكة، كدول الشرق الأوسط، التي تشتري من أوروبا وأميركا السيارات، والأدوات الكهربائية، والمفروشات، والألبسة والأقمشة، وحتى المواد الغذائية. ولو هددت هذه الدول بقطع النفط، لهددت بقطع التموين؛ هذه المهزلة التي قال فيها جبران خليل جبران: ويل لأمة تأكل مما لا تنتج، وتلبس مما لا تنسج.

والأهم من هذا كله سوق السلاح. فالسلاح سلعة لا تكسد، وتجد دائماً من يشتريها، ولا يحصل عليها المشتري إلا بشروط سياسية. وهي تعود على منتجها بأرباح هائلة، لثمنها الباهظ من جهة، ولشدة استهلاكها من جهة ثانية، فالحرب تلتهمها وتبقى الحاجة مستمرة للتعويض والامدادات. ناهيك عما تفتعله الدول الاستعمارية المنتجة للسلاح، وما تؤججه من الحروب، حتى تظل السلعة رائجة. وأكبر الأمثلة على ذلك الحروب العربية الاسرائيلية، والحرب العراقية الإيرانية، والحرب الأهلية اللبنانية. لذلك قال جوريس: «إن الرأسمالية تجلب الحرب، كما تجلب العاصفة المطر».

الحل الاشتراكي:

تقف الاشتراكية في مواجهة الرأسمالية، وتفتح معها جبهة صراع إيديولوجي، وبالتالي عسكري وسياسي واقتصادي.

يعتبر الاشتراكيون ان الرأسمالية سوف تقضي على نفسها بشكل حتمي، انطلاقاً من تناقضاتها الداخلية، المتمثلة في الأزمات بشكل حتمي، انطلاقاً من تناقضاتها الداخلية، المتمثلة في الأزمات الاقتصادية، والحروب، والتمركز الاحتكاري الذي يؤدي الى تصفية صغار الرأسماليين. هكذا تحفر الرأسمالية قبرها بيديها، ويتم الانتقال الحتمي إلى الاشتراكية، حيث تتحقق المساواة والعدالة بزوال الطبقات الاجتماعية، وبحو الفوارق، والقضاء على الفقر والاستغلال، وتخليص الانسانية من كابوس الحروب.

طبعاً يكذب الرأسماليون هذا الانتقال الحتمي إلى الاشتراكية، ويستبقون أزماتهم أو يداوونها بالإصلاحات. ما هي طموحات الإشتراكيين؟

هدفهم الأخير الوصول الى مجتمع بلا طبقات، تتم فيه المساواة بين أعضاء المجتمع جميعاً. وأن يحصل تطور اجتماعي على صعيد العلم والتقنية، في مجتمع عظيم التنظيم، كل أفراد من العاملين الأحرار والواعين. ويتم بلوغ هذا الهدف على مراحل. ففي مرحلة أولى يُبقي المجتمع على الملكية الفردية لمواد الاستهلاك فقط، ويؤمم وسائل الإنتاج لتصبح ملكاً عاماً للدولة. ويسود في هذه المرحلة مبدأ « من لا يعمل لا يأكل ». يذكّرنا هذا المبدأ، استطراداً، بقول الإمام علي بن ابي طالب: « أرى الرجل فيعجبني. أسأل: ألهُ صنعة؟ فإن قيل لا، سقط من عيني ».

وفي المرحلة الأولى تكون عدالة التوزيع في أن يحصل الفرد على حصة تساوي كمية عمله ونوعية هذا العمل: « لكل حسب عمله ». وفي مرحلة تالية متقدمة، هي المرحلة الشيوعية، يطمح الشيوعيون الى تحقيق مبدئهم الكبير: « من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته »⁽²⁶⁾.

هذا الطرح الشيوعي هو طرح مثالي بالطبع، لأنه ينبغي تحقيق الفرد المثالي، في المجتمع المثالي. على أن أفلاطون المثالي نفسه، لم يبلغ في طرحه الاشتراكي سوى مستوى المبدأ الأول، من المرحلة الأولى، من الإشتراكية الماركسية. قال أفلاطون: « لكل حسب استعداداته ومؤهلاته الطبيعية ».

سادساً: عدالة الإسلام

قبل الإسلام سادت شرائع كثيرة. ففي العهود القديمة كانت شرائع البابليين، متوجة بشريعة حوراني. وكانت شرائع الإغريق وأهمها شريعة صولون. كذلك الشرائع الرومانية الشهيرة، التي جمعها عشرة من أعيان الرومان، في الألواح الإثني عشر، التي اعتبرها شيشرون نواة للتشريع الروماني اللاحق، وتوجد في كتب غايوس⁽²⁷⁾.

إضافة لهذه التشريعات غير السماوية، هناك الشرائع السماوية للأديان السابقة للإسلام. نكتفي بالإشارة إلى

النظرية الكاثوليكية التي بموجبها تساوي المسيحية بين الناس في القيمة الانسانية، وفي الاحترام؛ ولكنها لا ترى في عدم المساواة الاجتماعية ما يتعارض مع الدين.

وليس في المسيحية شريعة واضحة تحدد مبادئ العدالة، خاصة التوزيعية منها. لكن أقوال يسوع المسيح وتعاليمه، تشكل منطلقاً لأحكام العدل. فمن أهم ما قاله السيد المسيح في مقت الأغنياء: « وأيضاً أقول لكم، إنه لأسهل أن يدخل الجمل في ثقب الإبرة، من أن يدخل غني ملكوت السموات »⁽²⁸⁾.

والبابوات، رأس الهرم في الكنيسة الكاثوليكية، يُدينون الماركسية لماديتها، ويدنون الرأسمالية لاستعبادها الكادحين.

أما الإسلام، فقد وضع شريعة متكاملة، تشكّل نظاماً كاملاً، فيه حلول لكافة المشاكل الاجتماعية. والإسلام ليس عقيدة مادية، ولا هي روحانية مجردة. إنه دين دنيا وآخرة. دين عمل وعقيدة، تشريع وتعبّد. وأعمق ما قيل فيه على الإطلاق، قول الإمام علي بن ابي طالب: «إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا». هذا القول البالغ هو الوجه الموضح للآية الكريمة:

﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ، وَلَا تَنْسَ نَفْسِكَ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ، وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽²⁹⁾.



من صفات الاسلام الأساسية الصفة الاجتماعية. فبالإضافة لاهتمامه بعلاقة الانسان بربه (التعبّد)، يهتم بعلاقة الانسان بالإنسان، فيتطرق الى أسس الحياة الاجتماعية في الأخلاق والمعاملات.

تظهر الصفة الاجتماعية للإسلام في المبادئ الأساسية الثلاثة التالية:

1 - مبدأ تقييد الحقوق الفردية بحقوق المجتمع، والمصلحة العامة.

2 - ارتباط قواعد العدالة بقواعد الأخلاق والإحسان.

3 - تأمين التكافل الاجتماعي بواسطة نظام الزكاة.

المبدأ الأول:

لقد أقر الإسلام جملة حقوق الإنسان. ومن أهم هذه الحقوق:

أ - الحرية الشخصية: وقد جعلها الله ثمناً للتكفير عن المآثم، عندما فرض على مرتكبي القتل تحرير رقاب

العبيد. قال تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا تَصَدَّقُوا، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ...﴾⁽³⁰⁾.

وقال الخليفة الثاني، الفاروق عمر بن الخطاب: « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » .
ب - حرية الفكر والمعتقد : وليس أدل عليها من موثيق التعامل مع أهل الكتاب، وغير المؤمنين، وحتى مع الكافرين .

قال الله تعالى في حسن التعامل :
﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (31) .
وقال في النهي عن الإكراه : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ (32) .
وفي المشيئة في ذلك : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً، أَفَأَنْتَ تَكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (33) .

وقال في تحديد دور الرسول الكريم : ﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُسِينُ ﴾ (34) .
وفي مخاطبة الكافرين : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (35) .
وفي تقريب المؤمنين من أهل الكتاب :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا، وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ، مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً، فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (36) .
فالإسلام في توسعه وانتشاره استعمل الحكمة والموعظة الحسنة، وقد سمح بحرية الأديان داخل المجتمع الواحد، وبالزواج من كتائية مع الإبقاء على عقيدتها (37) .

ج - حرية التعلم والتعليم : وقد أثبتتها الآيات والأحاديث .
قال تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾ (38) .
وقال أيضاً : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (39) .
وفي الحديث الشريف : « الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحق بها »
وقال ﷺ : « اطلبوا العلم ولو بالصين » .
و « طلب العلم فريضة على كل مسلم » .
و « العلماء ورثة الانبياء » .

د - حرية التملك : وقد أقرها الإسلام بإقراره حق الإرث، والقوانين الشرعية المنزلة المتعلقة بتوزيع الموارث .

قال تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ (40) .

هذه الحقوق والحريات التي أقرها الاسلام، قيد استعمالها بحقوق المجتمع العليا، أي بالمصلحة العامة والصالح العام. فالحرية الشخصية مرفوضة عندما يؤدي استعمالها الى الفردانية، والانزالية، وكبّت حرية الآخرين. كما

أن الحقوق التي يؤدي استعمالها لإلحاق الضرر بالغير، تمنع لسوء الاستعمال، وهذا المنع تبناه وأقره القانون المدني الحديث (41).

ويمكن للدولة الإسلامية جباية الضرائب، واستملاك الأملاك الخاصة في سبيل الصالح العام. فلقد ورد في الحديث الشريف أن « الناس شركاء في ثلاث: الماء والكأ والنار ». ولو كانت الحرية الشخصية مطلقة بلا قيد، لارتاح المحتكر واطمأن المستغل. بينما الحديث يلعن المحتكرين ويخطئهم. قال الرسول ﷺ: « لا يحتكر إلا خاطيء ». وقال أيضاً: « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ».

المبدأ الثاني:

ترتبط قواعد العدالة في الاسلام بقواعد الأخلاق والإحسان. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (42).

أما قواعد الاخلاق فهي قواعد التمييز بين الخير والشر، بين المسموح به والممنوع، وشرعاً بين الحلال والحرام. من أهم المحرمات الربا. فقد نهى عنه القرآن في سورة آل عمران. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ (43).

كما حرّم بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (44).

ومن المحرمات الغش. قال الحديث الشريف: « ليس منا من غش ».

أما مطلب الوفاء والأمانة فلا تهاون فيه. قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (45) ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (46). كما أمر صراحة

بتأدية الأمانات، قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ (47).

إذا كانت العدالة تتحقق بإعطاء كل ذي حق حقه، أي بإعطاء الغير ماله، فإن الإحسان يقوم على إعطاء الغير من حقنا، أي مالنا.

فالإحسان يتعدى العدالة، وينصف الناس حيث لا تنصفهم قواعد العدالة. يتجلى ذلك في الإسلام بالتشجيع على البر والدفع لعمل الخير. قال تعالى:

﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا... فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (48).

وقال أيضاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِّ﴾ (49).

أما قمة التشجيع على الإحسان والأمر بالمعروف، فتجلت في الآية الكريمة التالية:

﴿... وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَالْكَاظِمِينَ

الغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (50).

المبدأ الثالث:

نظام التكافل الاجتماعي بواسطة نظام الزكاة، هو التطبيق العملي لعدالة التوزيع في الإسلام. والزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، كانت في الأصل صدقة، ثم نظمتها الدولة الإسلامية كضريبة على الأغنياء لصالح الفقراء.

قال تعالى:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ، وَالْمَسْكِينِ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، وَفِي الرِّقَابِ، وَالْغَارِمِينَ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾⁽⁵¹⁾.

والزكاة تكليف تعبدى، وواجب شرعى ينفذه الأغنياء الذين في أموالهم حق للمحرومين. قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ﴾⁽⁵²⁾.

وعندما لا تكفي الزكاة لسد حاجة الفقراء والمحتاجين، يوجب الفقهاء على الدولة الإسلامية أن تفرض على الأغنياء ما يكفي حاجة الفقراء. هذا ما أوجبه الفقيه ابن حزم، مستنداً الى الآية الكريمة: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾⁽⁵³⁾.

وقد فصل الإمام علي بن أبي طالب المسألة بقوله: «إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا، أو عروا وجهدوا، فبمنع الأغنياء، وحقّ على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه»⁽⁵⁴⁾.

كذلك أوجب الصحابي الكبير أبو ذر الغفاري مقاتلة الأغنياء دون الموت جوعاً: قال أبو ذر: «عجبت لمن يجوع كيف لا يشهر سيفه ويخرج إلى الناس».

أما وجوب الزكاة ففي الماشية والزرع والثمار، وذلك بمقدار محدد عند بلوغها النصاب المحدد. كما تجب في الذهب والفضة بمقدار 2,5 بالمئة من النصاب. أما الأوراق النقدية فقد أوجب فيها الإمامية الخمس، وذلك في كل ما يزيد عن مؤونة السنة⁽⁵⁵⁾.

سابعاً: الاسلام بين الرأسمالية والاشتراكية

نظرياً:

الإسلام لا يقر الرأسمالية ولا يتبناها. ثم إن نظامه التشريعي نظام مختلف عنها تماماً. ففي حين أن الرأسماليين القائلين بالاقتصاد الحر، يدينون تدخل الدولة في شؤونهم حتى لا يعيق هذا التدخل الدورة الاقتصادية، ويحصر دورها في حماية الملكية الخاصة وتأمين انتقال الموارث؛ لا يسمح الإسلام بالحرية إلا بمقدار ما تخدم المصلحة العامة، لذلك فهو يقيّد الحريات والحقوق لصالح المجتمع والمنفعة العامة. ثم إن تحرير الرّبا والغش

والإحتكار امر حازم في الإسلام .

إضافة الى ذلك، للإسلام نظامه الاقتصادي الخاص، المتكامل، القائم على تمويل بيت مال المسلمين (الخزينة) عن طريق ضريبة الزكاة التصاعدية، فتنفق هذه الأموال على المحتاجين وعلى المشاريع الاجتماعية والعامة .

عملياً :

لسنا بحاجة لشرح أو تفصيل ، فالشواهد عديدة ومعروفة على مواقف الدول الرأسمالية الكبيرة، وما تفعله في دول العالم الثالث عامة والشرق الأوسط خاصة . وقد صرح قائد الثورة الإسلامية في ايران، الإمام الخميني، مراراً بأن كل الولايات والهموم سببها « الشيطان الأكبر » - أميركا - لما يقوم به من نهب للثروات، وتسليط للعملاء من الأعداء الغاشمين، مزودين بأحدث الأسلحة الفتاكة، يهدمون العمران، ويشردون الناس، ويقتلون الأبرياء . أما المجازر الجماعية التي ارتكبت فمعروفة ؛ وقد سجل التاريخ اسماء ساطعة كصبرا وشاتيلا وسحمر وبئر العبد وبحر البقر .

★ ★ ★

أما الاشتراكية فهي غير الإسلام .

ربما تلاقى الإسلام، عملياً، مع طروحات الاشتراكيين في التحرير، وفي رفع الظلم والتعدي ومقاومة الاحتلال والاستغلال الامبريالي، إلا أن الفرق العقائدي كبير .

فعلى الصعيد الفلسفي والايديولوجي، يرفض الإسلام المادية، ويدين من لا يؤمن بالله الواحد الأحد . وعلى صعيد التشريع يرفض الإسلام التأميم (إلا في حالات استثنائية) ولا يقبل بنزع الملكية الفردية، ولا هو يلغي حق الأبناء والأقارب في الميراث، بل يقرّ هذا الحق وينظمه ويؤبّيه ويَقْنُونَهُ .

خلاصة

يهمنا، بعد استعراض التفصيلات الأساسية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية عامة وبعادلة الإسلام خاصة، أن نحصر عدالة الإسلام بالأمور الثلاثة التالية :

1 - عمل الصالحات :

لم تكن الدعوة للإيمان في القرآن الكريم، منفصلة قط عن الدعوة لعمل الصالحات . وأكثر من ستين آية في القرآن يخاطب الله تعالى بها الذين آمنوا وعملوا الصالحات ⁽⁵⁶⁾ . فيكون عمل الصالحات من صلب الإيمان . كما أن هذا العمل يتم بتطبيق أصول الشريعة وتنفيذ أوامر الله ونواهيه .

2 - تأدية الأمانات:

ولقد قرن الله تعالى تأدية الأمانات بالحكم بالعدل. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، إِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ...﴾. وتأدية الامانات منتهى الوفاء، والترفع، والصدق، والاعتراف بالحقوق، والابتعاد عن الجشع والطمع والاختلاس.

3 - الحكم بالعدل:

وقد سبق تفصيل ذلك. لكن المميز فيه أن الله لم يطلب إلى الناس الالتزام بالحكم عرضاً، أو كان مجرد لفت نظر، إنما أمر الله تعالى بذلك أمراً صريحاً بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾. والأمر الإلهي منتهى الوجوب الشرعي. بذلك يكون المخالف في قمة المعصية.



أما تطبيق قواعد العدالة وفقاً للشريعة الإسلامية، في البلدان العربية والإسلامية، فإنه يتراوح بين التطبيق الجزئي وعدم التطبيق البتة، باعتبار أن أية دولة إسلامية لم تكن لتقيم نظاماً إسلامياً صافياً دون تدخل مع القوانين الوضعية، الغربية والحديثة، اللهم إلا ما بدأت بتنفيذه الجمهورية الإسلامية في إيران، لكن التجربة لم تكتمل بعد.

ولما كنا قد ربطنا مناسبة البحث، بالواقع الاجتماعي في لبنان والجنوب (1975 - 1986)، فإن النتيجة تلزمننا بالعودة الى هذا الواقع، راصدين مظهرين مطلوبين من مظاهر العدالة واجب تكاملهما:

أ - عدالة وطنية عامة، هدفها مواجهة التعدي على حرمة الوطن، ومقاومة الظالمين له والمستلطين عليه. تتحقق بتحرير الأرض، والسيادة عليها، والأمان فيها والعيش الكريم.

ب - عدالة داخلية بين بني المجتمع الواحد، وأبناء الصف الواحد، تعطي كل ذي حق حقه، وتمنع التعدي على المستضعفين، وترفع الظلم عن المظلومين.

هذان المظهران من العدالة، الداخلي والخارجي، متكاملان متمان لبعضهما البعض. والمجتمع الذي تنتظم فيه علاقات العدالة الداخلية يكون أقدر على دفع الظلم الخارجي، لأن من يشعر بالظلم، وفقدان الحق، والتسلط عليه داخل مجتمعه، ومن يرى نفسه فريسة للأقوياء بغير حق، وعرضة لتجني الأشرار، والاعتصاب المادي والنفسي والفكري، تتمزق توجهاته الوطنية وتتشردم.

فالعدالة عبارة عن حلقات متداخلة مشتركة المركز، إذا انتظمت الأجزاء انتظم الكل، وإذا حصل خلل في

إحداها طال هذا الخلل الحلقات الباقية. إننا عندما لا نظلم أنفسنا نصبح أقدر على رفع الظلم عن الآخرين، وعلى رفع ظلم الآخرين عنا. وحيث تعم العدالة مجتمعاً ما، يصبح بالتالي أقدر على التصدي للظلم الخارجي. لذلك قال الإمام علي: « ميدانكم الأول أنفسكم. إن تغلبتم عليها كنتم على غيرها أقدر. وإن تخاذلتم عنها كنتم عن غيرها أعجز ».

وقال الله تعالى في كتابه العزيز ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ...﴾ (57).

الحواشي

- (1) القرآن الكريم، سورة النحل 16، 90 ك.
- (2) سورة الشعراء 26، الآيات 181، 183 ك.
- (3) سورة البقرة، 194 م.
- (4) المائدة، 87 م.
- (5) التغابن، 14 م.
- (6) البقرة، 237 م.
- (7) آل عمران، 134 م.
- (8) سورة المائدة، 8 م.
- (9) كارل ماركس، المادية التاريخية (دار الجاهير، دمشق) 1970.
- (10) سورة الحجرات 49، 13 م.
- (11) Alexis Carrel 1873 - 1944
- (12) Saint - Exupéry 1900 - 1944
- (13) Mozart، الموسيقى النمساوي الشهير 1756 - 1791 م.
- (14) سورة النساء، 4، 1 م.
- (15) لقمان 31، 28 ك.
- (16) الحجرات 49، 13 م.
- (17) السيوطي، الجامع الصغير، 6368.
- (18) راجع: عبد الرحمن عزام، الرسالة الخالدة، ص 143.
- (19) الطبراني، المعجم الكبير، ص 226.
- (20) نفس المرجع، الجزء الخامس، ص 114.
- (21) سورة الأنعام 6، 152 م.
- (22) ولد افلاطون سنة 427 ق. م.
- (23) راجع: نورة الحسين لساحة الشيخ محمد مهدي شمس الدين (دار الأندلس - بيروت) د. ت.
- (24) عن العدالة الأفلاطونية راجع: الأب جيروم غيث، أفلاطون، منشورات الجامعة اللبنانية 1970.
- (25) 1914 - 1954 Jaurès، مؤسس الحزب الاشتراكي الفرنسي وصحيفة «الانسانية» L'humanité.
- (26) راجع: كارل ماركس، المادية التاريخية والمادية الجدلية (دار الجاهير - دمشق) 1970.

- (27) راجع: صبحي المحمصاني، أركان حقوق الإنسان (دار العلم للملايين - بيروت) 1979 .
- (28) راجع: نصري سلهب، في خطى المسيح (دار الكتاب اللبناني - بيروت) 1970 .
- (29) سورة القصص 28 ، 77 ك .
- (30) سورة النساء 4 ، 92 م .
- (31) النحل 16 ، 125 ك .
- (32) البقرة 2 ، 256 م .
- (33) سورة يونس 10 ، 99 ك .
- (34) العنكبوت 29 ، 18 ك .
- (35) الكافرون 109 ، 6 ك .
- (36) البقرة 2 ، 62 م .
- (37) راجع: صبحي المحمصاني ، أركان حقوق الإنسان
- (38) سورة طه 20 ، 114 ك .
- (39) المجادلة 58 ، 11 م .
- (40) سورة النساء 4 ، 29 م .
- (41) راجع: صبحي المحمصاني ، في دروب العدالة ، دار العلم للملايين 1982 .
- (42) سورة النحل 16 ، 90 ك .
- (43) سورة آل عمران 3 ، 130 م .
- (44) البقرة 2 ، 273 م .
- (45) المائدة 5 ، 1 م .
- (46) الإسراء 17 ، 34 ك .
- (47) النساء 4 ، 58 م .
- (48) المائدة 5 ، 48 م .
- (49) البينة 98 ، 7 م .
- (50) سورة آل عمران 3 ، 133 - 134 م .
- (51) التوبة 9 ، 60 م .
- (52) المعارج 70 ، 24 - 25 ك .
- (53) الروم 30 ، 38 ك .
- (54) صبحي المحمصاني، في دروب العدالة .
- (55) راجع: الشيخ محمد جواد مغنية، الفقه على المذاهب الخمسة .
- (56) نرى ذلك في سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأعراف، ويونس، وهود، والرعد، وإبراهيم، والإسراء، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء، والحج، والنور، والشعراء، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة، وسبأ، وفاطر، وص، وغافر، وفصلت، والشورى، والجن، والجمعة، والفتح، والطلاق، والانشقاق، والبروج، والتين، والبيّنة، والعصر .
- وذلك في الآيات: 25 ، 82 ، 277 م - 57 م - 34 ، 57 ، 122 ، 124 ، 173 م - 9 ، 93 م - 42 ك - 4 ، 9 ك - 11 ، 23 ك - 29 م - 23 ك الخ ...
- (57) سورة النحل 16 ، 118 ك .